گۆڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١٣ ژ.١، ٢٠٢٤
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0. ،e-ISSN: 2520-789X
https://doi.org/10.25007/ajnu.v13n1a1691

دور العامل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة

چیان عمر محمد، قسم العلوم السياسية، كلية القانون، جامعة دهوك، دهوك، اقليم كوردستان، العراق

المستخلص

يتمحور هذا البحث حول دراسة مفهوم العامل الخارجي وماهيته في عملية إعادة بناء الدولة وإلى أي مدى يمكن أن يؤثر فيه عن طريق مرتكزاته التي يركز عليها في هذه العملية وإطاره الفكري والقانوني والمؤسسي والأطراف التي تساعده وتدفعه نحو البناء، فضلًا عن المشكلات والعراقيل التي تواجهه في هذه العملية لكونها عملية ضرورية للدول المتضررة والمنهارة والتي تستدعي إعادة بنائها ولاسيما الدول الضعيفة أي النامية والمتخلفة التي تستدعي التدخل أو طلب المساعدة من الدول القوية الأخرى.

أصبحت عملية إعادة بناء الدولة نظرية في مجال الدراسات السياسية حول ماهية الدولة من جديد، فجاءت النظرية كضرورة منهجية سياسية مرحلية لإعادة تكوين الدول، لاسيما المتخلفة منها، بجانب المنهج الوظيفي والمؤسسي القانوني والتحليل النظمي، وتجاوزت البحوث والنظريات السياسية المعاصرة المحور التقليدي في عملية بناء الدولة وهما القوة والحكومة، بل شملت جميع مجالات الحياة الإنسانية بداخل الدولة نفسها؛ لأن عملية إعادة بناء الدولة تتطلب النضوج في جميع ميادين الدولة.

الكلمات المفتاحية: العامل الخارجي، اعادة بناء الدولة، الدول الجنوبية، المؤسساتية، النظام السياسي.

1. المقدمة

تعد عملية بناء الدولة عملية مثبطة في ظل ظروف معقدة لكن تكون لابد منها في كثير من الدول في العالم ولاسيما الجنوبية فلا شك أن الشكل السياسي والمؤسسي والقانوني له دور مؤثر وكبير في هذه العملية واستمراريتها وتقدمها ويتطلب ذلك إيجاد آليات مدعومة قوية ومناسبة لإدارة الصراع في حدود التعايش السلمي عن طريق تشجيع الاتفاق على مجموعة من المبادئ التي تكون رئيسة في الدولة المعنية، إذ إنها تصف بأنها عملية صعبة ومعقدة نظرًا لمرورها بمراحل ومستويات كثيرة ومختلفة، إذ تبدأ بتفكيك النظام السائد وتنتهي بإعادة بناء مؤسسات سياسية متينة وقوية وترسخ الوحدة الوطنية وتؤسس لمشاركة سياسية فعالة لأفراد المجتمع بأكمله، وقد تمر هذه العملية بصراعات اجتماعية وسياسية مثل الاضطرابات والانتفاضات وأعمال العنف والتشوهات والانتكاسات الاقتصادية منها التضخم وتنامي عدم المساواة الاجتماعية وكذلك الاقتصادية وتقف هذه العملية على مدى رضا الدولة بها وقد تكون بطرق سلمية أو عن طريق العنف بدرجات متفاوتة وتختلف من دولة إلى أخرى مثلما حدث في بعض الدول العربية بعد الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها عام 2011.

فأصبحت إعادة بناء الدولة حديثًا متداولًا في الأوساط الفكرية والسياسية، لاسيما حول الدول الواقعة في العالم الجنوبي، وبدأت بسؤال فرضي: بعد أقل من القرن من تكوين الدولة لماذا لم تتحول أغلب البلدان الجنوبية إلى بلدان متقدمة تنمويًا؟ هل أخفقت عملية بناء الدولة جراء استنزاف في الموارد كتصدير مواد خام وقيام الدول المتقدمة بالاستثمار في هذه الدول والاقتراض الخارجي واستخدام رأس المال الأجنبي وقروض تنمية لسلع غير القابلة للاتجار، أم بسبب الإخفاق في السياسات والبرامج التنموية والبنائية للدولة؟ فربما عملية بناء الدولة في هذه الدول تأتي من خلال خصائص وطبيعة تلك الدول، بدءًا بمظاهر أزمة الدولة التي تنحصر ربما في النخب السياسية والمؤسسة العسكرية وعدم الاستقرار السياسي؛ لأن المتغيرات الأساسية لم تكن مساعدة لعملية إعادة بناء الدولة من جديد، كالسياسة الاستعمارية وإخفاق مشروع الدولة الوطنية والدساتير التي تعزز النمط القبلي في السلطة وتركيز السلطة بيد فئة محددة وممارسة الفساد والفشل الاقتصادي، ناهيك عن ظاهرة التخلف.

أصبحت عملية إعادة بناء الدولة نظرية في مجال الدراسات السياسية حول ماهية الدولة من جديد، فجاءت النظرية كضرورة منهجية سياسية مرحلية لإعادة تكوين الدول، وتحديدًا المتخلفة منها،بجانب المنهج الوظيفي والمؤسسي القانوني والتحليل النظمي، وتجاوزت البحوث والنظريات السياسية المعاصرة المحور التقليدي في عملية بناء الدولة: وهما القوة والسلطة، بل شملت جميع مجالات الحياة الإنسانية داخل الدولة نفسها؛ لأن عملية إعادة بناء الدولة تتطلب النضوج في جميع ميادين الدولة، والعامل الخارجي له دور مؤثر وفعال في هذه العملية ويختلف دوره أو تأثيره من دولة إلى أخرى وتبعًا لهذا الموضوع تم اختيار هذا البحث تحت عنوان دور العامل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة لنبين مدى تأثيره على هذه العملية، وأن التجارب الناجحة في العالم في عملية إعادة بناء الدولة غالبًا ما كانت العامل الخارجي حيالها إيجابية ومساندة لها والعكس صحيح.

2. منهجية البحث

اعتمد البحث هذا على عدد من المناهج المتعلقة بموضوع الدراسة وذات صلة به، مثل المنهج الوصفي لبيان الإطار المعرفي حول الموضوع والمعلومات الأساسية وفي النماذج التاريخية منها، وكذلك المنهج المؤسسي القانوني وصناعة القرار.

1.2 مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول الدور الذي يؤديه العامل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة ومن هذه الإشكالية نتساءل:

- كيف يمكن للعامل الخارجي أن يؤدي دورًا مؤثرًا وفعالًا في عملية إعادة بناء الدولة؟
- ما مدى تأثيره؟
- هل هو العامل الحاسم في هذه العملية؟

2 اهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال النقاط الآتية:

1. الدول الجنوبية برمتها بحاجة إلى عملية إعادة بناء الدولة من جديد؛ لأن الدولة لم تصبح مشروعًا وطنيًا متقدمًا ذات معنى لشعوبها.
2. العامل الخارجي المساند والإيجابي في عملية إعادة بناء الدولة هو العامل الحاسم في كثير من التجارب العالمية؛ لأن العامل الخارجي يحمل في طياته الإطار الفكري والثقافي والقانوني والمؤسسي والدعم والمساندة ومصادر تقوية الدول في جميع الأصعدة.

3.2 أهداف البحث

يطمح هذا البحث إلى تحقيق بعض الأهداف وهي:

1. بيان عملية بناء الدولة في النظريات السياسية المعاصرة كنظرية فرانسيس فوكوياما لبناء الدولة والنظرية الليبرالية لاعادة بناء الدولة.
2. عرض نظرية إعادة بناء الدولة التي ظهرت بعد الحرب الباردة وسيادة الليبرالية على العالم.
3. التركيز على العامل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة؛ لأن الدور الإيجابي غالبًا ما سيؤدي إلى إنجاح التجارب في العالم، والعكس صحيح.

4.2 فرضية البحث

إن العامل الخارجي له دور مؤثر وفعال في عملية بناء الدولة، وأن التجارب الناجحة لاسيما في الدول الجنوبية جاءت من خلال الدور الإيجابي للعامل الخارجي لها. والعكس صحيح.

3. مدخل معرفي لماهية العامل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة

في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي بدأ العالم بعملية إعادة البناء ولاسيما تلك الدول التي تسمى بالدول الجنوبية او غيرها من التسميات إذ إنها بدأت بإعادة بناء ذاتها وكان للعوامل والمؤثرات الخارجية دور بارز فيها ولاسيما تلك المتعلقة بالتحولات التي شهدها العالم على المستويين الإقليمي والدولي لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة (العمراني، 2021)، إذ لا يمكن إغفال هذا الدور وما يبنيه من تأثير قوي على كل ما حدث في الدول الجنوبية وكذلك التغييرات التي طرأت عليه، ويختلف دور كل عامل خارجي تبعًا لمدى تفاعل الدولة من قبول أو رفض وكذلك المصالح والمكاسب التي تحصل عليه العامل الخارجي من هذه التدخلات والأحداث (الجبوري، 2017). فقد ظهر الاهتمام ببعض أبعاده تأثيرًا إما بالنقد الذي وجه إليه الافتراضات، أو استجابته للتغيرات التي طرأت عليه والظواهر الدولية المؤثرة مثل انتهاء الحرب الباردة، وازدياد مظاهر العولمة مع تزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الدول، أما الاهتمام بالعامل الخارجي فقد بدأ بالتزايد في أواخر تسعينيات القرن الماضي وذلك عندما قام البعض من الباحثين بتغيير آراءهم مثل فيليب شميتر عندما رفض اخذ العلاقات والعوامل الخارجية في الحسبان في كتاب نشر في 1986، وظهرت دراسات كثيرة أكدت على أن الاقتصار على العوامل الداخلية غير كافية في عملية إعادة بناء الدولة ولابد من الميل إلى العوامل الخارجية للمساعدة (ماضي، 2019).

تعد الحرب الباردة إحدى العوامل المهمة في هذه الحالة، وقد اختاروا كل من أمريكا وأوروبا الغربية دعم الدكتاتوريات الحليفة في ظل مواجهتها للشيوعية، إذ كان شعار الغرب الأساسي هو مكافحة الشيوعية وليس دعم الديمقراطية، ولكن ظلت بعض الخطابات تدور حول نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في بعض المناسبات ومع هذا ظل اهتمام معظم الادبيات التي تناولت العوامل الخارجية مرتكز على ما سميت بدعم الديمقراطية واستمر حتى موجة الارتداد التي عانتها نظم الحكم الديمقراطية، إن الكثير من عمليات إعادة بناء الدول،وكذلك التغيير السياسي جاءت في أعقاب أحداث عالمية كبيرة مثل انهيار الامبراطوريات القديمة وتفكك الاستعمار والحرب العالمية الأولى والثانية وتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة (ماضي، 2019).

إن عملية إعادة بناء الدولة تتطلب بناء مؤسسات قوية فبناء هذه المؤسسات أو الطلب عليها كما يذهب إليه المفكر الامريكي فوكوياما لا يأتي من جراء صراعات داخلية بل تأتي من الخارج أي خارج حدود الدولة جراء صدمة خارجية مثل كساد اقتصادي أو أزمة مالية أو ثورة أو حرب، فعلى سبيل المثال هناك تفسير كلاسيكي جادل فيه "تشارلز تيلي": أن الحاجة لقيام الدولة الأمة الأوروبية الحديثة جاءت عن الحاجة إلى شن حروب كبيرة وواسعة أكثر من أي وقت، وهذا ما أدى إلى حاجتهم لفرض الضرائب وزيادة القدرات الإدارية، وأيضًا الحروب ومتطلبات الأمن القومي كانت من المصادر المهمة لبناء الدولة في تاريخ الولايات المتحدة، إذ شهدت الحرب الأمريكية الأهلية والحربين العالميتين الأولى والثانية والحرب الباردة حدوث عمليات كبيرة لبناء الدولة الأمريكية، توجد أمثلة واضحة خارج العالم الغربي لحدوث الشيء نفسه مثل دخول نابليون إلى مصر، والقيام بحملات إصلاحية من قبل الدولة العثمانية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وأشار فوكوياما أيضًا إلى أن عمليات البناء والإصلاح المؤسساتي نجحت في حالات كثيرة وذلك عندما استطاع اي مجتمع توليد طلب ملح محلي على المؤسسات وحصل عليها بشكل متكامل وذلك أما عن طريق استيرادها من الخارج أو عن طريق تكييف النماذج الأجنبية وموائمتها مع الشروط المحلية، إذ وجد أمثلة كثيرة على ذلك منها أوروبا في بدايات العصر الحديث، وأمريكا بعد الثورة، وألمانيا واليابان وتركيا في القرن التاسع عشر، وكوريا الجنوبية وتايوان في السبعينيات والثمانينيات القرن الماضي (فوكوياما، 2007، الصفحات 86-87).

فالعامل الخارجي يمارس ضغطه على تجربة سياسية معينة، وقام بتعريفه غيورغ سورنسن إذ قال "إن العوامل الخارجية بكونها تلك العناصر الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية وغيرها التي تشكل السياق الدولي لما يشهده كل بلد على حدة من سيرورات للانتقال"، والعامل الخارجي يمكن أن تكون ظاهرة وطنية إقليمية أو منظمات غير حكومية أو جهات فاعلة ومؤسسات حكومية ودولية أي أنها ليست محددة بشكل معين (جناوي، 2021، صفحة 17)، وتكمن أهميته في أن الدول الضعيفة الجنوبية تحتاج إلى عامل خارجي قوي ومتين ليساعدها لتقف من جديد وتبني وتحافظ على نفسها بتركيزها على مناهج جديدة تختلف عن تلك المناهج التي تعمل بها الدول الجنوبية.

4. مرتكزات العامل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة

1.4 الإطار الفكري

لاشك أن لكل عامل خارجي منهجًا فكريًا معينًا يعتمد عليه في عملية إعادة بناء الدولة فمثلًا منهم من يعتمدون على المنهج الليبرالي مثل أغلبية الدول الأوروبية، فأن هذا المنهج أو النموذج قائم على فكر الفيلسوف الالماني فريديرك هيجل إذ أكد على أن "مفهوم بناء الدولة يؤسس في مضمونه على المبدأ الأخلاقي المجسد في الوعي الكلي لإدارة تجمع أفراد الأسرة والمجتمع معًا وإدراكهم لضرورة وجود هذا البناء"، و يمكن أيضًا أن نعيد هذا النموذج بالأصل إلى الفيلسوف ماكس فيبر الذي نادى بالعقلانية والفهم المؤسساتي لعملية بناء الدولة، فهو يربط الدولة بالعقلانية والتطور الاقتصادي الرأسمالي والنقدي من جهة، وبين نشأة الدولة وتطورها وكذلك تنمية الإدارة البيروقراطية وتقدمها من جهة أخرى (دريسي، 2021، الصفحات 183-192).

وقد جعل المفكر الأمريكي جون راولز فكرته حول العدالة محورًا لعملية بناء الدولة على أنه وضع أصلي وتصور إجرائي كوني مقبول من الجميع ، ويتم تحديد القواعد والمعايير التي تحكم المؤسسات والنظم الأساسية في المجتمع فيه، التعاون والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي يجب أن يكونوا منتظمًا بشكل منصف وبأقصى ما يمكن وحسب ما تتطلبه الديمقراطية، المنهج أو الفكر أو النظرية الليبرالية وصلت إلى تصور إجرائي حول عملية بناء الدولة ولاسيما أن الدولة الديمقراطية المعاصرة تقوم على أساس العدل والشرعية واللذان يعدان الأساس الذي يتشكل منه الأخلاق والسياسة، ومن خلال النظرية الليبرالية المعاصرة تركز على نقطة أساسية وتكون محور اهتمامها وهي وضع إجراءات عقلانية لعملية بناء الدولة، ويلاحظ أن مفهوم العدل وأسس الشرعية يقومون بتوجيه عملية إعادة بناء الدولة (راولز، 2011، صفحة 8).

2,4 الاطار المؤسسي

ترتب على الاستنتاج النظري أنه لا توجد أية مؤسسات لها مضامين عملية مهمة، أولها دعم نتيجة التي تكون مضمونها في سياسات التطوير ويتوجب علينا توخي الحذر وبشكل مشدد في التأكيد على وجود مجموعة قواعد أو دروس عامة وقابلة للتطبيق، التي يمكن استخدامها في إصلاح القطاع العام أو إدارة الأعمال أو وجود الخدمات، كما تركز هذه النتيجة على ذهنية (الممارسة الأمثل) والخلل الوظيفي الذي يتكرر بشكل مستمر والتي تميزت به وكانت سببًا فيه، إذ يجري بشكل مباشر تعميم ممارسة ما إذا ما نجحت في جزء من العالم وتحويلها إلى نموذج يُحتذى به بقية أرجاء العالم، كثيرًا ما تظل البرامج التي تتسم بالنجاح تكون غارقة في خصوصيتها، وتشمل ما سماه بعض الساسة بالتهجين بمعنى القدرة على استخدام المعارف المحلية لإيجاد حلول محلية مناسبة ، وتكمن أهمية الأعراف ورواجها في إدارة الأعمال والإدارة العامة في تطوير العمل المؤسساتي مرتبطًا بشكل وثيق بالبنى الاجتماعية والثقافية فضلًا عن تحولات أخرى ليست ضمن السيطرة المباشرة للسياسة العامة، تستنبط المؤسسات الأعراف من

خلال التنظيم الاجتماعي والتدريب، إلا أن الأعراف قد تتسرب من المجتمع المحيط أيضًا سنكون أمام أشكال محددة من الخلل الإداري الوظيفي بغض النظر عن كافة الضوابط المؤسساتية الرسمية الموضوعية لمحاربة الفساد إذا كانت هناك التزامات باتجاه الأقرباء في مجتمع ما تكون نهايتها التغلب على التزامات الغريب، بالرغم من وجود الروابط والقيود القانونية والتعاقدية (فوكوياما، 2007، صفحة 156).

ويذهب فوكوياما أيضًا إلى أنه ليس بالضرورة أن تكون حقيقة الغموض المؤسساتي أن نرفع أيدينا ونستسلم له ونكون جازمين بأن أي شيء يمكن أن يحدث في الإدارة العامة لربما يكون هناك بعض من الممارسات الأمثل يجب احتذاؤها، أو ممارسات أسوأ يجب من الجهة المقابلة تجنبها، حقيقةَ الوجهة العامة لعلم الاقتصاد المؤسساتي في نمذجة بنى الحوافز الرسمية والوصول بها إلى حد الكمال، ليست مغلوطة، بل على العكس هي مفيدة وبشكل كبير للكشف وتصحيح الخلل في أنظمة الحوافز الضعيفة أو التي تعاني قصورًا وظيفية (فوكوياما، 2007، صفحة 154).

3,4 الاطار القانوني

إن الإطار القانوني للعامل الخارجي يعني احترام مبادئ قانون الدولة، نرى وبوضوح أن هنالك إجماعًا على المستوى العالمي أن مبدأ سيادة احكام القانون بجوهره يعد هدفًا جيدًا ومطلوبًا وذلك يعود إلى أن هذا المبدأ يجلب معه الكثير من المنافع للدول مثل تحقيق السلام والاستقرار في الدولة وهذا بدوره يؤثر على المستوى الوطني والإقليمي والدولي تأثيرًا إيجابيًا، فالتعاون الدولي في المجال القانوني بدأ من طرف الجهات الفاعلة الأجنبية التي هي منتمية للعالم الغربي، والتي تسعى إلى تعزيز سيادة القانون في الدول التي عرفت أو اتسمت بضعفها وضعف سيادة القانون فيها أو غيابها فأن هذا التعاون بدأ ينمو في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ومن ذلك الحين تغير المنهج الذي كان يتم اتباعه من طرف المجتمع الدولي، وكذلك تطور تعرفه على مر الزمن، فقد توسع نطاق المساعدات الدولية الجغرافي بشكل كبير وأن العامل الخارجي أي الدول تعبر حدودها وتساعد الدول التي هي بحاجة إلى المساعدة وكذلك ازداد عدد الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون كما ازداد أنواعه، والجهات الفاعلة تأتي من القطاعين العام والخاص، وكل من هذه الجهات لديها أهداف ومصالح ودوافع خاصة بها، فعلى المستوى الكلي يمكن أن تكون المصالح الوطنية من ضمنها، مثلما حدث في تسعينيات القرن العشرين مع سقوط الشيوعية، والتركيز على الاقتصاد القائم على آليات السوق لاحقًا، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، والتركيز على الأمن الوطني، كان هذا على المستوى الكلي، أما على المستوى الجزئي، تشارك شركة من الشركات العاملة ضمن القطاع الخاص مثلًا، في تعزيز سيادة القانون التي تتضمن إمكانية أكبر للتنبؤ في كل ما يخص الصفقات التعاقدية، والاستثمارات، ومن ثم فهي تدعم وتوسع الشركة التجارية أو تحقق أرباحها (مكاي، 2015، صفحة 45).

إن النموذج السائد لتعزيز سيادة القانون من الخارج بتسمية "المعتقد التقليدي في سيادة القانون"، وبإيجاز، وتشتمل العناصر النمطية لمنهج المعتقد التقليدي في سيادة القانون على مايأتي (مكاي، 2015، صفحة 46):

أ. التركيز على تقوية مؤسسات العدالة بالدولة، وعلى وجه الخصوص القضاء.
ب. المهنيون القانونيون يقومون بقيادة التدخلات (سواء أكانوا محليين أم أجانب).
ت. التحديات داخل النظام القانوني، الأنظمة التقنية البحتة التي تكون متمركزة حول القانون يقومون بتحديد هذه التحديات.
ث. نشاطات الإصلاح القانوني والتي تشمل إصلاح مؤسسات العدالة وتعزيز مساءلة الحكومة واستقلال القضاء وتحسين نظم إدارة المحاكم، بما فيها إقامة دور القضاء وتدريب القضاة وغيرهم من المهنيين القانونيين.
ج. المجتمع المدني له دور محدد بشكل كبير، وعدم تقييده بمؤسسات العدالة وآليات حل المنازعات غير الرسمية.
ح. الاعتماد على الخبرة الأجنبية اعتماد كبير، مع استخدام النماذج الأجنبية النابعة من البلدان المتقدمة.

4,4 مؤسسات ليبرالية جاهزة

كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي يعد من إحدى أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان الجنوبية في العالم (السنوي2016، 2022)، مؤسستا بريتون وودز اللتان تعدان شقيقتان في منظومة الأمم المتحدة ولهم هدف وغاية واحدة والتي تتلخص في رفع مستويات المعيشة في البلاد التي تكون من ضمن أعضائها ولديهم منهج محدد ومتكامل وجاهز يعتمدون عليه ويتبعونه ليحققوا هدفهم إذ إن صندوق النقد الدولي يصب جل تركيزه على القضايا الاقتصادية ومايتعلق بها، أما البنك الدولي فيتولى التنمية الاقتصادية الطويلة الأمد والحد من الفقر، وعملها مستمر بالتطور ليواكب آخر المستجدات وكذلك التحديات الاقتصادية، إذ إن مهمة الصندوق تكون تعاونًا نقديًا وتقديم الاستشارة في ما يخص السياسة الاقتصادية والمساعدة الفنية لتساعد الدول الأعضاء لتبني أو تعيد بناء اقتصادها بشكل قوي وتحافظ عليها وأيضًا يقدم قروضًا لأعضائها من الدول لتساعدها على وضع خطط واستراتيجياتها الاقتصادية لتحل مشكلات ميزان المدفوعات عندما لا تستطيع الحصول على التمويل الكافي

بشروط معقولة لتغطية مدفوعاتها الدولية الصافية، ومساعداتها تكون قصيرة الأمد وتمويلها يكون من مجموع المساهمات التي تقوم الدول الأعضاء بدفعها على أساس اشتراكات العضوية، أما البنك الدولي فيقوم بتشجيع التنمية الاقتصادية الطويلة الأمد والحد من الفقر عن طريق إيجاد الدعم الفني والمالي لتعاون الدول الأعضاء على العمل على إصلاح قطاعات معينة أو تنفيذ مشاريع محددة للدولة وتمويلها يكون من مساهمات الدول الأعضاء وعن طريق إصدار سندات (الدولي، 2016، صفحة 1). فتكون هاتان المؤسستان من إحدى مرتكزات العامل الخارجي التي يعتمد عليها من الناحية الاقتصادية واللتان تعملان على تخفيف أعباء الديون مثلًا للدول الفقيرة أو المنهارة التي تتدخل بها بغرض مساعدتها وتتعاون هاتان المؤسستان معًا في تخفيف أعباء الديون الخارجية التي تتحملها الدول الفقيرة التي تكون مديونة بشكل كبير تواصل المؤسستان الدول المنخفضة الدخل على تحقيق أهدافها الإنمائية دون أن يكون ذلك مؤديًا إلى مشكلات مديونية في المستقبل، وكذلك يتعاونون على الحد من الفقر ففي عام 1999 عملت المؤسستان على منهج إعداد تقارير استراتيجية للحد من الفقر كإحدى العناصر الأساسية في العملية التي تؤدي إلى تخفيف مديونية الدول المؤهلة للاستفادة من مبادرة هيبيك وركيزة للإقراض الميسر الذي تقدمه المؤسستان وكذلك يعتمدون على مناهج مسهلة لمشاركة قطرية وتيسير متطلبات توثيق استراتيجية الحد من الفقر بالنسبة للبرامج التي يدعمها (الدولي، 2016، صفحة 2).

أن هذه المشاريع لا تنحصر في القروض الدولية فحسب، بل توجد هناك برامج كثيرة غيرها مثل البرامج التنموية والإنمائية والتطويرية والتي تكون مساعدة بدورها على التطور حسب دورها في المؤسسات الموجودة في الدولة منها الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ونظرًا لأهمية القروض الدولية في هذه العملية فقد تم التركيزعليها أكثر.

5,4 المساندة الدولية

كما هي معروفة في عالم اليوم مساعدة الدولة الغنية أو القوية للدولة الأقل منها إذ إنها بدأت بالظهور عندما استلم الرئيس الثالث والثلاثون هاري ترومان السلطة من 1945-1953 وهو الذي امر باطلاق القنبلة الذرية على هيروشيما واقترح ايضا في إحدى نقاطه بالخطاب برنامجًا يخص المساعدات الخارجية لتفسح المجال أمام الدول النامية الاستفادة من التقدم الحضاري والصناعي الذي شهدت دولته، وركز على خطة مارشال في خطابه التي إدارتها حكومة الولايات المتحدة في سنة 1947، إذ كان هدفها هو إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وتم إنشاء مؤسسات تمويل دولية مثل (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) في عام 1945 من قبل المجتمع الدولي ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية لتلبي احتياجات وطلبات المساعدة ولتنهي الفجوة المالية للدول التي عانت الأمرين من العجوزات المالية، والتي مزقتها الحروب في أوروبا وآسيا، توسعت نشاطات هذه المؤسسات لتشمل الدول الفقيرة والنامية بعد انتهائهم من مساعدتهم للدول الأوروبية المتضررة والتي مزقتها الحروب فبعد إعادة الإعمار لم يمر وقت طويل إلا أن قامت بعض الدول الأوروبية الغربية ببدء افتتاح برامج تنموية ثنائية ومباشرة مع الدول الفقيرة بقصد المساعدة في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، فضلًا عن أمريكا إلى أن وصل عدد هذه الدول إلى ثلاثين دولة يمتلكون برامج مساعدات خارجية ضخمة وذات صفة ثنائية (علاية، 2015، صفحة 76).

نرى أشكالًا متعددة ومتنوعة لهذه المساعدات والمساندات من قبل الدول وهي تكون مساعدات خيرية وعسكرية أمنية واقتصادية وتمويل التجارة وكذلك السياسية، فالمساعدات الخيرية تتلخص بجهود الجهات المانحة في الوقوف ضد الجوع والبؤس واليأس في الدول الفقيرة ومحاربتها أما الاقتصادية فهي دعم اقتصادي لتطوير الموارد للسكان في دولتهم وكذلك تهيئة ظروف ملائمة لنمو اقتصادي مستدام وتكتفي بذاتها، أما الدعم السياسي والأمني والعسكري فهي برامج معونات مقدمة من جهات مانحة وجهود مبذولة لتحقق الاستقرار السياسي في الدولة المتلقية وكذلك تقلل قيام الصراعات والحروب وتدعم السلام وتعزز الديمقراطية وتحافظ على الاستقلال السياسي للمستعمرات السابقة للدول المانحة (واخرون، 2020، الصفحات 267-286).

إن التهديدات والتحديات والتغييرات التي حدثت من بعد سنة 2003 أدت بفريق الأمم المتحدة إلى إنشاء هيئتين جديدتين في عام 2004: لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة ومكتب دعم لهذه اللجنة، إذ إن الغرض منها يتمثل في مساعدة الدول على تجنب الحرب والنزاع ومساعدة الدول على الانتقال من النزاع إلى الاستقرار والسلام، وفي سنة (2005) وفق توجيهات فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى مجلس الأمن والجمعية العامة أبدوا موافقتهم على القرارين (1645)و (60/18) اللذان رأيا إنشاء لجنة بناء السلام الجديدة (واخرون، لجنة بناء السلام النابعة للامم المتحدة وماهما في الدول الخاجة من النزاعات العنيفة (حالة سيراليون انموذجا)، 2020، الصفحات 267-286).

6,4 العملية الديمقراطية

هي معادلة سياسية ودستورية تقترنان عضويًا بسيرورات النسق السياسي والاجتماعي لتجربة معينة، وفي وقت معين وتأتي بعد إقرار تغيير النظام القديم إلى نظام ديمقراطي وأدوات التدبير الديمقراطي وأسلوب المأسسة يتم الاعتماد عليه كنظام للحكم وللمجتمع، ويحيل إلى وضع محدد يعيشه النظام السياسي، ويكون مميزًا على أنه يقوم

بتقسيم ونقد الماضي وكذلك تغيير مساراته السياسية، مع استبدال أشكال التحالفات، وإعادة النظر في أسلوب سير العمل عند السلطات وأدوارهم السياسية وبالأخير فأن العملية الديمقراطية تبعًا لهذا المعنى تطور لحركة عضوية أنه بناء وتنظيم تدريجي فيأتي بمعنى الانتقال إلى الديمقراطية والانتقال الديمقراطي يكون في مسألتين: انتقال إلى الحكم الديمقراطي، وانتقال إلى مجتمع ديمقراطي (واخرون ا.، 2011، صفحة 5).

وتعد من إحدى أدوات ومرتكزات العامل الخارجي للتدخل بالدولة التي تحتاج إلى إعادة بناء فيكون نظامها السياسي من إحدى الخطوات المهمة التي تبدأ به أو تنتهي به فيعمل العامل الخارجي على تغيير نظامه إلى نظام ديموقراطي إذا كان تسلطيًا وهناك أمثلة واضحة وكثيرة مثل نشر الديمقراطية عن طريق التدخل الخارجي (اليابان وألمانيا) بعد الحرب العالمية الثانية وأن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها دور مهم في نشر الديمقراطية فيها (جناوي، 2021، صفحة 25)، ويمكن تعريف عملية انتقال النظام إلى نظام ديمقراطي أي عملية انتقال ديمقراطي كما عرفها "جـ كنك" بـ "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية، سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل آراء أو موضوعات لم تشملها من قبل، إذًا هي خطوات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر" (حمد، 2018، صفحة 575)، أن تأثير سياسة الدول الأخرى أي العامل الخارجي في العملية الديمقراطية وإقامتها في الدولة المعنية لا يمكن أن تتم بمعزل عن عواملها الداخلية ؛لأنها تحدد مدى تأثيره حتى وإن لم يتحكم في اتجاهه وتأثيره المعوق لهذه العملية أو المساندة لها ومتى ينتقل إلى عامل حاسم (بشارة، 2020، صفحة 374)، وإذا أردنا أن نبين بشكل أدق فأن العامل الخارجي دوره ينحصر في دور العوامل الخارجية الآنية والمباشرة في تأثيرهم على العملية الديمقراطية وهذا التأثير لا يكون حاسمًا إلا إذا عملت العوامل الداخلية والمحلية وسيرته ومكانته (بشارة، ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي، 2019، صفحة 8).

5. أطراف العامل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة

1,5 الدول

تعد الدول من أهم عوامل عملية إعادة بناء الدولة إذ إنها تؤدي دورًا فعالًا ومؤثرًا كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في الكثير من بلدان العالم ولاسيما النامية منها وأنها تؤثر في النظام الدولي بضغطها على أنظمة الدول لتبني نظامًا ديمقراطيًا على أساس ليبرالي وحققت ذلك في كثير من الدول مثل اليابان وتايوان وغيرها (العمراني، 2021، صفحة 63). وأيضًا ما حدث في القوقاز عندما فرضت روسيا سيطرتها عليها في القرن التاسع عشر وأدت إلى اندلاع الحرب القوقازية في الأعوام

(1817-1864) وتبلورت من خلالها حركة الإمام شامل التحررية لشعوب الجبال، واندلعت هذه الحرب باسم الجهاد وقام الإمام شامل بقيادة هذه الحرب في فترة ما بين 1834 و1859 والتي أصبحت فيما بعد تعتمد المبادئ الأيديولوجية والتنظيمية المعروفة في روسيا التي تسمى بالمريدية (العصور، 2015).

وما فعلت المملكة المتحدة البريطانية عند إقامتها لدول الكومنولث إذ إنها تضم عددًا كبيرًا من الدول التي قامت المملكة المتحدة باستعمارها ومحاولة بنائها من جديد انضمت إلى منظمة الكومنولث وتحت سيطرة بريطانيا وكذلك المنظمة الفرنكفونية التي أسستها فرنسا والتي تضم أيضًا عددًا من الدول التي قامت باستعمارها قديمًا وجعلت منهم اتحادًا تحت سيطرتها (الفرنكفونية، 2008).

أما على صعيد الشرق الأوسط قامت تركيا بإعادة بناء الدول التي تكون قريبة منها جغرافيًا ولاسيما تلك التي تتكلم اللغة نفسها وعلى هذا الأساس قامت بإنشاء منظمة الدول التركية وتضم خمسة دول وهم (عربي TRT، 2022):

1. تركيا
2. أذربيجان
3. كازاخستان
4. قيزيغستان
5. أوزبكستان

كما فعلت إيران في دول المنطقة في محاولتها لإعادة بناء بعض الدول على منهجها الولائي الشيعي كما فعلت في العراق ولبنان واليمن.

2,5 الاتحاد الاوروبي

يعد الاتحاد الأوروبي من المؤسسات المهمة والقوية التي تؤدي إلى نجاح أو إخفاق عملية بناء أو إعادة بناء الدولة ولاسيما في الدول الشيوعية السابقة، ففي السبعينيات من القرن العشرين امتدت هذه العملية لتصل إلى دول جنوب أوروبا مثل إسبانيا، واليونان، والبرتغال وكذلك بعض أجزاء أمريكا اللاتينية. فبعد الحرب

الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي في سنة 1991 امتدت عملية البناء إلى أوروبا الشرقية، فأن تجاور أوروبا الشرقية مع الغربية سهلت عملية انتشار ثقافة الحرية وحقوق الإنسان والتي أثرت بدورها على تقويض دعائم الأيديولوجية الشمولية لقد تدرج التغيير والبناء في أوروبا الشرقية منذ توقيع اتفاقية هلسنكي في منتصف السبعينات من القرن العشرين، بعد قمع أمني طويل اعتمدت هذه العملية على مجتمع مدني متين ومتحرر، فمع وجود إصلاحات داخل الأحزاب الحاكمة، ووجود قضاء مستقل وإعلام حر (حرية وسائل الإعلام)، والمعارضة تقريبًا موحدة ومتزامنة مع ظهور جيل جديد من الناخبين، كما تم عن طريق الانتخابات لكونها من إحدى أدوات التغيير أو البناء مثلما حدث في سلوفاكيا، وكرواتيا و صربيا وجورجيا، وأوكرانيا، إذ تم تسميتها بـ" ثورات انتخابية"، ويعود ذلك إلى فوز المعارضة في الانتخابات إذ إنها شكّلت البداية لعملية التغيير والبناء حتى انتهت بالانتقال إلى الديمقراطية لكونها إحدى خطوات عملية البناء والتغيير (سيف، 2013).

تعد الديمقراطية إحدى أهم خطوات عملية البناء أو إعادة البناء ؛لأنها تعود إلى الانفتاح أي انفتاح المجتمع وإعطاءهم الحق بالتعبير عن رأيهم والمطالبة بتقوية الدولة ومؤسساتها فنرى أن كل الدول التي قامت بتعزيز ديمقراطيتها فهي عن طريق انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، الذي يعد "القوة التحويلية" فتجعلها تشعر بحزم لصالح الديمقراطية. فلذلك يجب أن يتم تصنيف الاتحاد الأوروبي كإحدى الجهات الفاعلة لديمقراطية خارجية فعالة على الأقل عندما تكون عضوية الاتحاد الأوروبي محل مساومة (العمراني، 2021، صفحة 67) والديمقراطية في الكثير من الدول النامية إن لم تكن جميعها تأتي بفعل عامل خارجي أي يكون فرض من الخارج وليس طلبًا محليًا.

بالنسبة لدعم الديمقراطية والتي تعد من إحدى الخطوات المهمة لعملية إعادة بناء الدولة والتي تفضي بتغيير النظام السياسي إلى الديمقراطية،فقد استحدث الاتحاد الأوروبي "المبادرة الأوربية لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان" European Initiatives for Democracy and Human Rights بدعوى من البرلمان الأوروبي في عام 1994، حيث كان هدف أو غاية هذه المبادرة هي تعزيز حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في بقية الدول، وتمويل نشطات المنظمات غير الحكومية، إذ إنها تسمح بأن يتم توجيه الأموال بشكل مباشر إلى ممثلي المجتمع المدني دون الحاجة إلى طلب موافقة من الدول الشريكة. ويمكن الإشارة إلى أن تمويل المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان بلغت 132 مليون يورو في عام 2004، لصالح النشطات على مستوى العالم كافة، ويتم توجيه حوالي 10% من تلك الأموال إلى الشرق الأوسط. كما وانشأت المفوضية الأوروبية في عام 2001 مؤسسة "المعونة الأوروبية" لتقوم من خلالها بمعونتها الخارجية، وكذلك تعمل المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان كوحدة داخل هذه المؤسسة (يعقوبيان، 2004).

تم التركيز على حاجة الاتحاد الأوروبي إلى دعم مطالب الشعوب العربية بالمشاركة السياسية والكرامة والحرية من خلال البيان الإعلامي المشترك " شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب المتوسط "الذي أصدرته الممثلة السامية للاتحاد في الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية سابقًا "كاثرين أشتون" Ashton Catherine ، وباقتراح من المفوضية الأوروبية، وتم ذلك عن طريق وضع سياسة مبنية على احترام القيم العالمية والاستجابة للمصالح المشتركة في آن واحد. بناء على ذلك سيقوم الاتحاد الأوروبي على اتباع نهج جديد في تعامله مع جواره الجنوبي، تبينت ملامحه أول مرة عن طريق البيان الإعلامي الصادر يوم 25 أيار 2011، والذي تم بموجبه إعطاء الأولوية لمواجهة تحديين بارزين هما: الأول: إرساء أسس "الديمقراطية العميقة والمستدامة"، وهو ما يعني عدم الاقتصار على دعم وضع الدساتير الديمقراطية وتنظيم الانتخابات الحرة والنزيهة والدورية، فضلًا عن دعم بناء أنظمة قضائية نزيهة ومستقلة إلى جانب ضمان حرية الإعلام، ومجتمع مدني فاعل إلى غير ذلك من الخصائص التي تمتاز بها الديمقراطيات الفاعلة والناضجة، أما الثاني فسيبدأ العمل على ضمان نمو اقتصادي شامل وتنمية مستدامة تشارك في خلق فرص العمل للشباب (الحجاج، 2019، صفحة 34).

3,5 المؤسسات الدولية

إن المؤسسات المالية الدولية تعد من إحدى فواعل أو مرتكزات عملية إعادة بناء الدولة فهي تمنح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبذلك تساعد عملية إعادة البناء وتمهد الطريق لها من خلال دورها المؤثر التي تؤديه ويتم عن طريق قروضها التي تقوم بتقديمها للدول النامية بغرض مساعدتها و أحيانًا قد يكون دورها سلبيًا مثلا أنها تضع شروطًا سياسية، مما يوجهها إلى تفاقم مشكلة المديونية في تلك الدول. إن ما يلفت انتباهنا في هذا الأمر هو التوسع في استخدام هذه الورقة لفرض أشكال معينة من السياسات والتوجهات ودمج المجتمعات المتلقية في شبكة ما يعرف بالتبعية. هناك استراتيجية مركزية عالمية يقومون بها ليضغطوا على الدول النامية ليستجيبوا لمطالبهم الرأسمالية العالمية تسمى بسلاح المديونية وتعد من أهم الوسائل التي يعتمدون عليها للضغط ولها عدة ملامح أهمها (حمد، 2018، صفحة 600):

أ. إجبار الدول المدينة على اتباع نموذج جديد للنمو الرأسمالي التابع.
ب. التخلي التام عن طموح التحرر الاقتصادي وبناء التنمية المستقلة في البلدان النامية.
ت. سلب حرية القرار الاقتصادي الوطني في الدول المدينة،وإملاء السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تدافع عن مصالح رأس المال الأجنبي وتحميها.

ث. تهيئة مناخ البلدان النامية لعودة الاستثمارات الأجنبية الخاصة .
ج. اعتماد برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي القاضية بتقليص حجم الإنفاق العام والدعم الحكومي، من دون النظر إلى ما قد تثيره هذه البرامج من إشكاليات جانبية على الصعيد الداخلي .

فكل هذه الاستراتيجيات والخطط كان تأثيره سلبيًا أي عكس ما تم تصوره وبالنتيجة تم تهميش الشعوب وإفقارها ،فضلًا عن استغلال الظروف الداخلية لكل منها حسب خطط واستراتيجيات إعادة الهيكلة المفروضة على الدول النامية وتزامنها مع الظواهر العرقية والمذهبية والدينية وغيرها على المستوى السياسي والثقافي، وترجمة هذه السياسات والخطط عن طريق الضغط على هذه الدول لتحقيق هذه العملية شكليًا لا يعبر عن واقعها، ولا يراعي ظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

فالمؤسسات المالية الدولية، لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لديها تأثير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فأن غاية هذه الإعانات الاجتماعية الكبيرة للمؤسسات عن طريق تعزيز الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والتي تحاول أن تقوم بتقليص دور الدولة في الاقتصاد، فضلًا عن أنها جاءت لتقويض عملية الديمقراطية. كما أن هذه العملية لإسقاط النظام أو تغييره في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد تقود إما إلى تدمير الدولة، كما حدث في ليبيا واليمن، أو تؤدي إلى مرحلة انتقالية مثلما حدث في تونس ومصر (ابراهيم، 2004، الصفحات 35-36).

علاوة على ضغوط المنظمات الدولية الرسمية كالأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الرسمية كمؤسسة "كونراد آديناور" (التي سميت على اسم المستشار الألماني كونراد هيرمان أديناور تأسست في عام 1964) إذ إنها تهتم بدعم الديمقراطية وسيادة القانون وتعزيز السلام، ومؤسسة فريدريش إيبرت (FES) مؤسسة الديمقراطية الاجتماعية (تعد إحدى أقدم المؤسسات السياسية الألمانية فهي قائمة على مبادئ الديمقراطية الاجتماعية، تأسست في عام 1925 حيث أخذت تسميتها من أول رئيس تم انتخابه بشكل ديمقراطي في ألمانيا). ومؤسسة "فورد" الأمريكية (مؤسسة أمريكية غايتها تعزيز الديمقراطية والقضاء على الفقر وكذلك تعزيز التفاهم الدولي، يعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 1936 إذ ساهموا كل من الأب هنري فورد وابنه ايديسيل فورد، من شركة فورد للسيارات، فتشجع هذه المنظمات والمؤسسات عملية إعادة البناء والتحول والتغيير في الدول النامية حتى إن كانت صورية فقط أو شكلية فهي تعمل وفق ما يخدم مصالحها الشخصية (حمد، 2018، صفحة 601).

6. اشكاليات العامل الخارجي في عملية اعادة بناء الدولة

يواجه العامل الخارجي مجموعة من الإشكاليات وتصبح حاجزًا بينها وبين عملية إعادة البناء ولكن مع بداية ظهور الثورات العربية أي الربيع العربي ظهر تفاؤل كبير لكسر هذه الحواجز وهذا ما جعل الوضع ينقلب بشكل كبير نحو الأفضل والتفكير برسم واقع جديد، وأن رغبة المجتمع في إعادة بناء الدولة تؤدي إلى ضمان حقوقهم وحرياتهم، أثبتت الدراسات أن عملية إعادة البناء ليست بالضرورة أن تؤدي دائمًا إلى النجاح بل يمكن أن تخفق وهذا ما يجعل طريقها متعثرًا نوعًا ما، فهذه العملية صعبة وتحمل مخاطر كثيرة في طياتها، لذا سنبين أهم إشكاليات تعثر طريق هذه العملية بدخول عامل خارجي معه وفسح المجال أمام بناء دولة قوية قادرة وعلى النحو الأتي (الجبوري، 2017، صفحة 286):

1- ضعف الإرادة السياسية للنخب الحاكمة، تحتاج هذه العملية إلى إرادة سياسية قوية وجهد كبير وعمل جاد ودوافع حقيقية لتحدث تغييرات وتحولات مهمة.
2- أزمة استمرارية الشرعية، وغياب المؤسسات الدستورية وضعفها في المراقبة واتخاذ القرار.
3- ضعف المشاركة السياسية أو تقييدها للجماهير وضعف الوعي السياسي،فهذه المشاركة مرتبطة بالنظام السياسي الديمقراطي التي من خلالها يقوم الأفراد بنشاطات سياسية بداخل الدولة (جاسم، 2010، الصفحات 32-33).
4- غياب تقاليد الدولة وثقافتها الديمقراطية، فأن تقاليد الدولة وثقافتها والمؤسسات تعد الحاضنة التي تتم فيها النشاطات السياسية بشكل عام وأيضًا ممارسة ديمقراطية بشكل خاص، وقد تسيطر على مجتمعات معينة ثقافة البداوة المطبوعة بالقسوة المعززة بقيم القبيلة،والتي تعد العكس أو النقيض للعلاقات المدنية القائمة على روح التعاون والعمل الجماعي والعيش المشترك وذلكم في إطار مؤسسات (عبدالمؤمن، 2016، صفحة 93).
5- ضعف القضاء الداخلي وعدم قدرته على فرض القوانين بالشكل المرجو.
6- ضعف المؤسسات، بكافة مجالاتها تتميز بالضعف والتشرذم والغموض لاستراتيجياتها وأهدافها المرحلية.
7- غياب دور منظمات المجتمع المدني، فمنظمات المجتمع المدني تؤدي دورًا مهمًا في دعم عملية إعادة بناء الدولة إذ إنها تعد الوسيط بين الحكام والمحكومين، مثل الصحافة وأحزاب المعارضة إذ إنهم يقومون بمراقبة السلطة ورصد أخطائها. ولكن الأنظمة المستبدة تقوم بإلغاء منظمات المجتمع المدني، أو تقوم بالسيطرة عليها بشكل كلي وتجعلها جزءًا من أحزابها الحاكمة، فهي بذلك تفقد أهميتها؛ لأنها تصبح أداة أو شبكة يتم التجسس على الشعب عن طريقها. لذا يتوجب إبذال جهد كبير لتأسيس

منظمات المجتمع المدني خارج سيطرة السلطة، وكذلك إقامة دورات تثقيفية لرفع مستوى الوعي لدى الشعب والضغط على قادة هذه المنظمات لأداء واجباتهم بشكل تام، واتباع طرق إدارة تسهم في تقوية هذه العملية ونجاحها في نهاية المطاف (الجبوري، 2017، الصفحات 287-288).

وأخيرًا يمكن القول إن تغيير الحكم مثلًا إلى الديمقراطية كان طلبًا محليا مثل الربيع العربي وكذلك تم فرضه من الخارج ايضاويعد هذا الأمر إحدى أهم الإشكاليات التي يواجهها العامل الخارجي في عملية إعادة البناء وكثيرًا ما نرى أنه يستخدم العملية الديمقراطية في الدولة لتحقق مصالحها وغاياتها في الدولة المرجوة فالدول لم تجنِ من هذه الديمقراطيات شيئًا سوى النزاعات والصراعات الداخلية وعدم الاستقرار.

7. قائمة المصادر

ابراهيم, ش. ف .(2004). .الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطي, سلسلة دراسات سياسية نظرية .عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

اسيا العمراني. (2021). دور العامل الخارجي في مسارات التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعالاقات الدولية، 63.

الجبوري, ص. م .(2017). .دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي(دول الربيع العربي انموذجا) .مجلة تكريت للعلوم السياسية.277 ,

الحجاج, م. ا .(2019). .الاتحاد الاوروبي وفرضية الاستعصاء الديمقراطي في ضوء (الربيع العربي) تونس ومصر انوذجا .مجلة اتجاهات سياسية.34 ,

السنوي2016, ا. ا. Retrieved from https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/24985/210852AR.pdf .(2022, 11 2) .

العصور, ا. و .(2015, 12 28) .موسوعة-RT. Retrieved from https://arabic.rt.com/info/805272
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-
%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7

الفرنكفونية, ر. ا .(2008, 11 8) .الجزيرة Retrieved from .
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2007/11/8/%d8%b1%d8%a7%d8%a8%d8%b7%d8%a9-
%d8%a7%d9%84%d9%83%d9%88%d9%85%d9%86%d9%88%d9%84%d8%ab-
%d9%88%d9%85%d9%86%d8%b8%d9%85%d8%a9-
%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%b1%d9%86%d9%83%d9%81%d9%88%d9%86%d9%8a%d8%a9

بشارة, ع .(2019). .ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي .مجلة سياسات عربية.8 ,

بشارة, ع .(2020). .الانتقال الديمقراطي واشكالياته دراية نظرية وتطبيقية مقارنة .بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

جاسم, خ. ع .(2010). .التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الاصلاح السياسي .مجلة الدراسات الدولية.33-32 ,

جناوي, ه .(2021). .دور العامل الخارجي في تجارب الانتقال ايمقراطي في المنطقة العربية .الجزائر: رسالة ماجستير, جامعة بوضياف بالمسيلة.

حمد, ز. ج .(2018). .العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي . مجلة مداد الاداب.575 ,

دريسي, ح .(2021). .تفسير عملية بناء الدولة وفق المنظور الليبرالي . مجلة السياسة العالمية.192-183 ,

راولز, ج .(2011). .نظرية في العدالة .دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.

سيف, ا. ع .(2013). .اشكالية التدخلات الاقليمية والدولية في تجارب التحول الديمقراطي .بحث منشور Retrieved from .
https://www.academia.edu/35596356/%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8
%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9
%8A%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%AA%
D8%AC

صندوق النقد الدولي. (2016). صحيفة الوقائع. ورقة بحثية منشورة بصيغة PDF.

عبدالمؤمن, ب. م .(2016). .الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية (دراسة حالة تونس) .الجزائر: رسالة ماجستير, جامعة 8 ايار 1945 -قالمة.-

عربي ,2022) .TRT نوفمبر 11-85 .Retrieved from https://www.trtarabi.com/issues/%D8%AD%D9%84%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-
%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%

علاية, م .(2015). .المساعات الخارجية بين الاهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة .دراسات اوراق تحليلية سياسات عربية.

فرانسيس فوكوياما. (2007). بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين. السعودية: مكتبة العبيكان للنشر.

ماضي, ع .(2019). .العوامل الخارجية والثورات العربية: اربع اشكاليات للبحث .المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات.9 ,

مكاي, ل .(2015). .نحو ثقافة سيادة القانون .واشنطن: معهد الولايات المتحدة للسلام.

واخرون, ا. ا .(2011). .نظرية الانتقال الديمقراطي .المغرب: رسالة ماجستير جامعة محمد الاول.

واخرون, ص. ص .(2020). .لجنة بناء السلام التابعة للامم المتحدة ومهامها في الدول الخارجة من النزاعات العنيفة (حالة سيراليون انموذجا) .مجلة جامعة دهوك.286-267 ,

يعقوبيان, م .(2004). .الترويج للديمقراطية في الشرق الاوسط: المبادرات الاوروبية .معهد السلام الامريكي تقرير خاص رقم 127.